الوزارات

في عهد الانتداب

٣

بقلم الاستاذ عبد الرزاق الحسني

الوزارة النقيبية الثالثة

كان الملك فيصل قد شعر بسخط الراي العام على [الوزارة النقيبية الثالثه] ولاسيما بعد ترفيعها في اول نيسان ١٩٢٢ م لاغراقها في مجاراة المعتمد السامي البريطاني في العراق واسترسالها في تنفيذ ايعازاته فاراد ان يبدلها بغيرها فلم يقر المعتمد هذه الارادة ، واشتد السخط المذكور في اوائل آب من هذه السنة فاشتدت رغبة الملك في هذا التبديل ، وشعر الوزراء بذلك فتسللوا من مناصبهم في ١٤ من الشهر المذكور ، وقام المعتمد بما شاءت اهواؤه السياسية فعطل الاحزاب والصحف المعارضه ، وابعد الوطنيين الى خارج البلاد ، وامر بقصف القبائل الحانقة على سياسته واحراق بيوتها ، فلما شفي الملك فيصل من العملية الجراحية التي اجريت لجلالته اخطره المعتمد الى ان يبرم كل عمل قام به خلال مدة مرضه ، وطلب اليه ان يسند رئاسة الوزارة الجديدة الى السيد عبد الرحمن النقيب نفسه ، وكان يهدف في هذا الطلب الى أمرين : عقد المعاهدة الانكليزية العراقية وتأسيس مجلس نيابي يجيزها ، وكان متيقناً ان الامر الاول لا يتم الا في نياب الولاء والمؤازرة بين دار الانتداب وبين النقيب فسعى اولا في تأسيس حزب سياسي معتدل دعي بالحزب الحر يرأسه السيد محمود بن السيد عبد الرحمن النقيب ليكون عونا للحكومة في انتخاب المجلس نعم سعى في اعادة الوزارة المستقيله لانجاز المعاهدة . وكان جلالة الملك يؤثر غير النقيب رئيساً والمندوب السامي للاسباب التي بسطناها لا يبغي سواه (١) وهكذا تألفت (الوزارة النقيبية الثالثة) في ٣٠ ايلول ١٩٢٢ م على هذه الصورة .

١ — السيد عبد الرحمن النقيب رئيساً لمجلس الوزراء

٢ — رشيد الخاص السعدون وزيراً للداخلية

٣ — ساسون حسقيل وزيراً للمالية

٤ — توفيق الخالدي وزيراً للعدلية

٥ — جعفر العسكري وزيراً للدفاع

٦ — صبيح نشأت وزيراً للاشغال

٧ — محمد علي فاضل وزيراً للاوقاف

٨ — الحاج عبد المحسن شلاش وزيراً للمعارف

وقد اعتذر الحاج عبد المحسن شلاش من الاضطلاع باعباء المنصب الوزاري محتجاً بكثرة اشغاله التجارية مع انه رضي ان يتولى منصب وزارة المالية في الوزارة العسكرية الاولى التي تألفت في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٢٣ م

منهاج الوزارة

لم تنشر الوزارة الجديدة منهجاً لاشغالها للاسباب التالية

١ — تألفت من جل الاعضاء الذين كانو في [الوزارة النقيبية الثانية] وكان لتلك الوزارة منهج معلوم هو الذي نشرنا نصه قبلا .

٢ — لانها كانت كريهة بنظر الشعب ، تقلدت مناصبها ضد ارادته وضد رغبة الملك فيصل ، فلم تجرأ على مخادعة الامة بمنهج وزاري مهما كان خلابا .

٣ — لانها كانت تعلم ، علم اليقين ، ان عمرها سيكون قصيراً ، وانه جيء بها لابرام المعاهدة حسب بحيث لم يتجاوز الشهر الواحد الابيضعة ايام .

أهم أعمالها

١ — استفاد المعتمد السامي من الوجوم الذي سيطر على البلاد بنتيجة سياسة الارهاب والتعسف التي لجأ اليها في قمع الهياج الوطني فاكره الوزارة على التوقيع على المعاهدة في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م

٢ — استصدرت الوزارة ارادة ملكية في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م للشروع بالانتخابات اللازمة للمجلس التأسيسي فقاطعها الشعب مقاطعة شاملة ، واجمع الرأي العام على وجوب

أ — الغاء الادارة العرفية

(١) ملوك العرب ٢ — ٢٧٤ من الطبعة الثانية بيروت سنة ١٩٢٩

ب ــ اطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات
ج ــ سحب المشاورين البريطانيين الى بغداد
د ــ اعادة المنفيين السياسيين من هنجام
هـ ــ السماح بتأليف الاحزاب السياسية

ولم تكن في الواقع « ادارة عرفية » في البلاد ، ولكن الاهلين اعتبروا سياسة الارهاب التي لجأ اليها المعتمد السامي في مكافحة الهياج الوطني وسلوك المشاورين البريطانيين في الالوية نوعا من الادارة العرفية الواجب الغاؤها .

٣ ــ شعر المعتمد السامي ان الضغط الذي استعمله مع الملك فيصل لتشكيل [الوزارة النقيبية الثالثة] على الصورة التي تألفت لن يؤدي الى جمع المجلس التأسيسي ، ولا الى ابرام المعاهدة، ولا الى استقرار الحالة في البلاد ، وكان وزير الداخلية عبد المحسن السعدون ، قد استقال من منصبه في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢ م لعدم تمكنه من اقناع زملائه على اتباع الخطة التي رسمها لاجراء الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي فاضطر النقيب الى ان يترك رئاسة الوزارة في ١٥ تشرين الثاني ويطلق السياسة بصورة نهائية فكتب اليه الملك فيصل هذا الكتاب

عزيزي السيد عبد الرحمن .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد تناولت كتابكم المتضمن استقالتكم وانه يسؤني جداً ان احرم من خدماتكم للاسباب المجبرة التي اوردتموها فيه . ان ثقتي باخلاصكم لا تتزلزل وتقديري للمساعي الجليلة التي بذلتموها حتى الآن في سبيل نفع الامة والوطن سيكون دائماً مقروناً بالشكر فان كنتم اعتزلتم عملكم رسمياً فاني أؤمل بان تبقى نصايحكم المفيدة وارشاداتكم الخيرية عوناً دائماً لنا ولحكومتنا في المستقبل هذا واني اؤكد لكم دوام محبتي ومودتي واتمنى ان تتمتعوا دائماً بصحة تامة .

بغداد في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ م
فيصل

الوزارة السعدونية الاولى

لم تكن سياسة عبد المحسن السعدون خافية على الملك فيصل ولا على الانكليز فكان الرجل يرى ضرورة اجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي ليقول كلمته في المعاهدة العراقية البريطانية التي وقعها النقيب في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م وليضع دستور المملكة العراقية ، ويسن قانون الانتخابات للمجلس النيابي ، وكانت رغبة الملك والمندوب لا تختلف عن هذه الرغبة ولهذا فقد تم التفاهم بسرعة على تأليف الوزارة الجديدة في اليوم الثاني عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ م على النحو التالي .

١ ــ عبد المحسن السعدون رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية بالوكالة .
٢ ــ ناجي السويدي وزيراً للداخلية
٣ ــ ساسون حسقيل وزيراً للمالية
٤ ــ ياسين الهاشمي وزيراً للاشغال
٥ ــ نوري سعيد وزيراً للدفاع
٦ ــ عبد اللطيف المندلي وزيراً للاوقاف
٧ ــ عبد الحسين الچلبي وزيراً للمعارف

وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣ م صدرت ارادة ملكية بنقل وزير الداخلية ناجي السويدي الى وزارة العدلية واسناد منصب وزارة الداخلية الى عبد المحسن السعدون وكالة

منهاج الوزارة

لقد اخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية ادارة البلاد في هذه الظروف التاريخية متكلة على الله بعد ما خطيت باعتماد جلالة الملك المعظم ؛ ووثقت بموازرة الشعب العراقي الكريم لها بانها ساعية وراء تحقيق رغائبه التي ترمي الى استقلال القطر العراقي وسيادته القومية بحدوده الداخلية وترى ان غير منهاج تنهجه هو :

اولا ــ تحكيم القانون ومراعاة الحق والعدل في كل المعاملات وبين جميع طبقات الشعب

ثانيا ــ توطيد دعائم الحكومة على اسس وطنية ثابتة جديدة بان توحد مسؤولية ادارة المملكة وتجعلها في قبضة الوطنيين الاكفاء .

ثالثاً ـ تأييد العلاقات الودية مع حليفتنا الكبرى ، بريطانيا العظمى ، التي اعترفت باستقلالنا السياسي ، وباحترام سيادتنا الوطنية ، وايضاح احكام المعاهدة العراقية ـ البريطانية ببيانات رسميـــة يطمئن اليها الشعب ، ووضع لائحة دستور المملكة العراقية وفقاً لروح الشعب ورغباته ، واحضار قانون انتخاب المجلس التشريعي ليعرضا على المجلس التأسيسي مع المعاهدة العراقية ـ البريطانية وذيولها .

رابعاً ـ تأسيس المناسبات الوديه والعلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومات المجاورة وغيرها .

خامساً ـ صيانة الحرية التـــامة ومنع المداخلات غير القانونيـة في الانتخابات الجاريه للمجلس التأسيسي الذي له القول الفصل في تصديق المعاهدة وذيولها ، وتصديق دستور المملكة العراقية وقانون انتخاب المجلس التشريعي ليضم هـذا المجلس اليه من تثق به الامة من ابناء البلاد ، وتؤيد الوزارة حرية الصحافة ، ولا تعـارض في تأليف الاحزاب السياسية وفقاً للقوانين المرعية .

سادساً ـ اجراء الاقتصاد التام في الوظائف والاعمال واستثمار منابع البلاد لحصول التوازن بين الدخل والنفقة مع اتخاذ جميع التدابير لاحداث قوة وطنية من الجيش والشرطة تكفل حفظ الامن وصيانة البلاد من كافة الطوارئ .

سابعاً ـ مراعاة شروط الكفاية والمقدرة في انتقـــاء الموظفين وتقوية الشعور الوطني القوي واتخاذ الوسائل الفعالة لتثقيف ابناء الشعب فكراً واخلاقاً وفقاً للمبادئ الدينيـة السامية ومقاومة كل فكرة أو حركة تخل بالامن أو تعارض الآمال القومية الوطنية في ادارة شؤون المملكة. وفتح مجـال واسع لاحياء المشاريع المهملة منـذ عصور كتعمير الاراضي والبلدان والطرق باتباع احدث الاساليب في المرافق الاقتصادية ونشر العلوم والمعارف .

والحكومة تستفز جميع الموظفين للجري على هـــذه القواعد متضامنين، مشتركين في المسؤولية الملقاة على عواتقهم ناظرين الى كافة افراد الامة بنظر المساوات التامة كما انهـا ستدعي الشعب لمعاضدتها والله ولي التوفيق .

رئيس الوزراء : عبد المحسن (١)

(١) جريدة العراق العدد ٧٦٧ بتأريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢

موجز اعمالها

١ ـ كان منهاج الوزارة صريحا في (تحكيم القانون و تأييد العلاقات الودية مع . . . بريطانية العظمى) و(صيانة الحرية التامة ومنع المداخلات غير القانونيـة في الانتخابات الجارية للمجلس التأسيسي الذي له القول الفصل في تصديق المعاهدة وذيولها وتصديق دستور المملكة العراقية وقانون انتخاب المجلس التشريعي) ولما شعرت الوزارة ان العلامة الكاظمي الكبير، الشيخ محمد مهدي الخالصي ، هو الذي يرأس الهيآت القائمة بمقاطعة الانتخابات والضغط على الدوائر العليا للحد من التدخل البريطاني في شؤون العراق الداخلية قررت اخراجه من العراق مهما كلفها الامر يساعدها على ذلك وزير المعارف الحاج عبدالحسين الجلبي ورئيس بلدية الكاظمية السيدجعفر عطيفة ومعاون شرطتها عبد الرزاق الفضلي وقد اخرج الامام وصحبه الى ايران في ٢٨ حزيران ١٩٢٣ م ولما تم زملاؤه في النجف وكربلا الاحتجاج على هذا النفي اوعزت الى متصرف لواء كربلا مولود مخلص فاخرجهم من البلاد ايضا ، ونشرت الوزارة بيانا مليئاً بالمغالطات لتبرير هذا العمل .

٢ ـ لما رأت الحكومة البريطانية ان الشعب العراقي يضج ضجيجاً هائلا من المعاهدة التي اكرهت الوزارة النقيبة الثالثة على توقيعهـا في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ م وكانت احزاب المعارضة في انكلترا تستنكر الاحتلال البريطاني ودوامه في العراق وتستهيض النفقات التي يستلزمها وجودها فيه رأت ان تنزل مدة المعاهـدة من عشرين سنـة الى اربع سنوات كتدبير وقتي للتغلب على هذه الصعاب فاستدعت مندوبها في العراق ، سيربرسي كوكس ، الى لندن وبعد مذاكرة لم تدم طويلا وضعت بروتكولا في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ م خفضت فيه مدة المعاهدة فاستطاعت بذلك ان تحد من سورة المعارضة في العراق وفي انكلترا .

٣ ـ استصدرت الوزارة قانوناً في ١٠ تموز ١٩٢٣ م لصيانة اعضاء المجلس التأسيسي واصدرت بياناً في ١٢ من هذا الشهر الغت بموجبه الهيآت التفتيشية السابقة واعادت الانتخابات في جو ملئ بالتعسف والارهـاب فاستطاعت ان تنجزها في مدة وجيزة ومضت دون ان تلتفت الى القيل والقال .

٤ ـ عين نوري سعيـد وزيراً للدفاع بالاصالة في ٢٥